PROVISIONAL

A/40/PV.124
30 April 1986

ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والعشرين بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد دي بينييس (اسبانيا)

- إقرار جدول اعمال الدورة الاربعين للجمعية العامة وتوزيع البنود وتنظيم الاعمال [٨] (تابع)

التقرير الخامس للمكتب

- الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة [١٥٠]
(أ) تقرير الامين العام
(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٥٠٣٩٦ 86-64750/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول أعمال الدورة الاربعين للجمعية العامة وتوزيع البنود وتنظيم الاعمال

التقرير الخامس للمكتب (A/40/250/Add.4)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تنظر الجمعية عصر هذا اليوم اولا في التقرير الخامس للمكتب ، الوارد في الوثيقة (A/40/250/Add.4) .

وفي الفقرة ٢ (أ) من التقرير يوصي المكتب بادراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية بعنوان "الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة" .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقر إدراج البند الإضافي المعنون "الازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة" في جدول أعمالها ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وفي الفقرة ٢ (ب) من التقرير يوصي المكتب بالنظر في هذا البند في جلسات عامة للجمعية مباشرة . وقد جاءت التوصية اعترافا بأن الجمعية العامة سيدة اجراءاتها وأنها قد تستعين ، إذا شاءت ، باللجنة الخامسة او باية لجنة اخرى في اي وقت .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد توصية المكتب تلك ؟

تقرر ذلك .

البند ١٥٠ من جدول الأعمال

الازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة

(أ) تقرير الأمين العام (A/40/1102 و Corr.1 و 2 ، و A/40/1102/Add.1 و Add.2)

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/40/1106)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ننتقل الآن الى البند ١٥٠ من جدول الأعمال المعنون "الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة" .

Digitized by UNOG Library

وكما يعلم الأعضاء ، تُستأنف دورة الجمعية العامة هذه بناء على طلب من الأمين العام لمعالجة هذه المسألة بصورة عاجلة .

والآن أعطي الأمين العام الكلمة .

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ينص ميثاق الأمم المتحدة ، في المادة التاسعة والتسعين ، على أن للأمين العام أن ينبّه مجلس الأمن الى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي . وفي ضوء ما تتعرض له مقومات بقاء المنظمة ونفس سلامتها من تهديد ، تقوم حاجة مماثلة لاسترعاء انتباه الجمعية العامة على وجه السرعة باعتبارها الهيئة المختصة لاتخاذ الاجراء المناسب . وهذا التهديد قائم الآن . وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي ، وأثناء اعتماد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ، طلبتُ الكلمة لأعرض هذه المشكلة الخطيرة على الجمعية . والآن طلبت أن تستأنف الجمعية دورتها للنظر في التدابير الكفيلة بمعالجة حالة الطوارئ الراهنة - لصون الكفاءة التشغيلية للأمم المتحدة أثناء فترة تتسم بضغوط مالية حادة .

ويجد الممثلون بين أيديهم التقرير الذي أحلتُه الى الجمعية في ١٢ نيسان/ابريل ١٩٨٦ بشأن الأزمة المالية الراهنة . ولن أكرر في هذه المناسبة التفاصيل الكثيرة الواردة في هذا التقرير بشأن الحالة ، ولكني أود مرة أخرى أن أؤكد على أن الأزمة الحالية هي - في المقام الأول - أزمة سياسية ، وان كانت أزمة عجز مالي حقا . فهي تنشأ بالدرجة الرئيسية ، وإن لم يكن هذا السبب الوحيد ، من التنصل من الالتزامات المنبثقة عن الميثاق ومن انعدام الاتفاق بين الدول الأعضاء حول الأغراض التي ينبغي أن تستخدم الأمم المتحدة لتحقيقها وحول الدعم الذي يتعين على كل دولة عضو أن تقدمه لتأمين فعاليتها .

Digitized by UNOG Library

لقد أُنشئت الامم المتحدة لا لترمز فحسب الى التوق العالمي للسلم وتحسين ظروف الوجود الانساني التي يعتمد عليها السلم الدائم اعتمادا كبيرا . إن الامم المتحدة أُنشئت بوصفها منظمة عاملة قادرة بشكل مباشر على حسم النزاعات ، وتمهيد السبيل وتوفير البنية للتعاون الدولي بشان المشاكل الانسانية الاساسية والمضي في طريق نزع السلاح . وقد دابت الامم المتحدة طوال أكثر من اربعين عاما على العمل تحقيقا لهذه الاهداف .

وفي مناسبة الذكرى السنوية الاربعين كانت هناك شهادة واضحة على اهميتها الحيوية وانجازاتها الكبيرة وكذلك على الصعوبات التي واجهتها . ولم يكن هناك في ذلك الوقت ، ولا ينبغي ان يكون هناك ، اي تلميح حقيقي انه ينبغي تجاهل اهداف الميثاق لمجرد انها بعيدة المنال .

وعندما ينظر المرء الى عالم اليوم الذي لا يزال الصراع والعنف يمزقانه ، والذي يثقله العوز والظلم وخطر الدمار النووي ، يجد انه لا بد من التاكيد على هذه الاهداف . وهناك بالتاكيد دليل كاف الآن على انه لا يمكن تحقيق هذه الاهداف عن طريق العمل المنفرد . وإذ نمضي صوب القرن الجديد ، فان اكبر تحدٍّ للامم هو ان تعمل سويا لتحقيق الاهداف التي تخدم المصالح السامية المشتركة للجميع . ولهذا فان الامم المتحدة ليست مجرد اداة مفيدة ؛ إنها جهاز مركزي وضروري .

وإذا كنت استخدم هذه العبارات العامة ، فانني انوي تحقيق اهداف عملية . فالحقيقة الواقعية هي ان هذا الجهاز الضروري لا يمكن ان يعمل بفعالية كافية ما لم تتوفر له مقومات الاستمرار المالية . وهذه المقومات المالية تعتمد على استعداد الدول الاعضاء للاتفاق على كيفية تحقيق اهداف المنظمة وكمية الموارد المطلوبة ، وبوجه الخصوص على استعدادهم للاسهام بانصبتهم المقررة في هذه الموارد كما يرد في الميثاق .

وتلك هي المتطلبات الواقعية لضمان استمرار الامم المتحدة وبالتالي فهي عناصر اساسية من اجل التلاحم السياسي والقوة الفعلية للمنظمة . إن هذه الدورة التي

Digitized by UNOG Library

تعقدها الجمعية العامة قد أوضحت اعترافها بهذه العلاقة الحيوية بإنشائها لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لتحديد تدابير من أجل زيادة فعالية الاضطلاع بالوظائف الادارية والمالية للمنظمة مما يسهم في فعاليتها في معالجة المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وفي الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة في خريف هذا العام ستحتاج الجمعية العامة الى البت في النتائج والتوصيات التي يقدمها الفريق والى الاتفاق على الخطوات التي يمكن عن طريقها القضاء على أوجه الخلاف وعدم الرضا التي تعوق عملية الموازنة وتمويل برامج المنظمة . ولهذا هناك فرصة متاحة ويزيد من أهمية اغتنامها المخاطر الواضحة من جراء عدم اغتنامها . وسيكون من المأساوي لجميع الجهود والآمال التي وضعت في الأمم المتحدة خلال الأعوام الاربعين أن يسمح للمنظمة أن تنهار بسبب عدم توفر الأرصدة في الفترة الفاصلة بين الوقت الحالي ودورة الخريف المقبل .

يجب على الأمم المتحدة بالرغم من الصعوبات المالية التي تواجهها والتي لم يسبق لها مثيل أن تستمر في عملها بفعالية وأن تضطلع الى أقصى حد ممكن بالبرامج والأنشطة التي خوّلت هذه الجمعية المنظمة أن تقوم بها بموجب الميثاق . وسيسهم الأمين العام بأقصى ما يمكنه وبمساعدة من الأمانة العامة في إيجاد حل طويل الأمد للمشكلة الميزانية ، حيث أننا نسعى الآن لاتخاذ الخطوات الضرورية لمواجهة حالة الطوارئ الفورية .

في نهاية عام ١٩٨٥ ، وصل إجمالي المتأخرات التي تتضمن حجب الاشتراكات والتأخر في المدفوعات الى مبلغ ٣٤٢ مليون دولار أمريكي . وجرى تخصيص كل الاحتياطيات لتغطية هذا العجز . وفي بداية العام تلقينا اشارات من صاحب أكبر نصيب من الأنصبة المقررة بأنه سيدفع مبلغا أقل كثيرا من الأنصبة المقررة له لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ . وفي ظل هذه الظروف كان ينبغي توقع نقص يبلغ إجماليه ١٠٦ ملايين دولار أمريكي في عام ١٩٨٦ وحده . وكما يعرف الأعضاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ وكانون الثاني/يناير

Digitized by UNOG Library

١٩٨٦ ، توجّهت بنداء الى جميع الدول الاعضاء المتأخرة في تسديد انصبتها بأن تفعل ذلك في وقت مبكّر . وبالتالي فقد ناشدت الدول الاعضاء أن تتقدم باسهامات طوعية للحساب الخاص وذلك لتفادي الاخلال الخطير ببرنامج عملنا وبالمنظمة ذاتها .

ومنذ بداية العام اتخذت تدابير تقشف نتجت عنها وفورات تقارب مبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكي . والاثر الفوري لهذه التدابير يقع الى حد كبير على كاهل الامانة العامة ، لانها تتضمن تأجيل عملية الترقية ، وإرجاء بعض الزيادات المقررة في المرتبات وتجميد التعيين . وفي تقريري ترد مجموعة كاملة من التدابير الاضافية المطروحة الآن أمام الجمعية العامة لتنظر فيها وتقرها ، وهي تدابير يقدر أن تحقق وفورات إضافية تبلغ ما يقرب من ٣٠ مليون دولار أمريكي في هذا العام .

وقد بذلت جميع الجهود لاتباع المعايير التي وضعتها الجمعية العامة لتحديد التدابير الاقتصادية الاضافية المقترحة حاليا . وهي بالضرورة تتركز أساسا في مجالات التشييد والوثائق والاجتماعات حيث أن هذه هي المجالات التي يمكن فيها تحقيق وفورات كبيرة في إطار زمني قصير . وهذه التدابير بالاضافة الى التدابير المتخذة بالفعل ستؤثر حتما على تنفيذ البرامج وعلى الخدمات المتوفرة للدول الاعضاء وعلى ظروف التوظيف وعلى رفاه موظفي الأمانة العامة . بيد انني على ثقة من أن هذه التدابير إذا أُخذت ككل سينتج عنها توزيع معقول على البرامج والانشطة للضغوط المالية التي لا يمكن تفاديها في ظل الحالة الطارئة الراهنة .

والاحظ مع الارتياح أن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، بعد استعراضها لتقريري ، ذكرت أنها تشاطرني استنتاجاتي بشأن حدة الأزمة الحالية وتوصي بإقرار التدابير التي اقترحتها كمجموعة كاملة وذلك تحقيقا للوفورات في النفقات في عام ١٩٨٦ .

وفي ظل الظروف الحالية ، يجدر تسجيل العرفان والتقدير على وجه الخصوص للدول الاعضاء التي يبلغ عددها ٢٥ دولة والتي دفعت فورا وبالكامل انصبتها المقررة لعام ١٩٨٦ وللسنوات الماضية ، وهذه الدول هي : استراليا ، ايرلندا ، ايسلندا ،

Digitized by UNOG Library

البحرين ، بروني دار السلام ، بلجيكا ، بورما ، جمهورية المانيا الاتحادية ، جيبوتي ، الدانمرك ، سري لانكا ، سنغافورة ، السويد ، سيشيل ، شيلي ، فنلندا ، قبرص ، كندا ، لكسمبرغ ، مالطة ، المملكة المتحدة ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، اليابان .

ومما يبعث على التشجيع أيضا الاجراءات التي اتخذها عدد من الدول الاعضاء لتسدد مدفوعاتها لعام ١٩٨٦ في وقت أبكر مما فعلته في الماضي وكذلك الاستجابات التي صدرت مؤخرا عن بعض الدول الاعضاء لمناشدتي سداد المتأخرات والاسهامات الطوعية : وبعض هذه المدفوعات قد نتج عنها القضاء على المتأخرات السابقة . وأعربت بعض الدول الاعضاء عن نيتها لتسديد مدفوعات في عام ١٩٨٦ لإنهاء متأخراتها . وتعهد الاتحاد السوفياتي باسهام طوعي قدره ١٠ ملايين دولار أمريكي للحساب الخاص .

وفي خضم الأزمة ، تستحق هذه الاستجابات كل العرفان والتقدير . ويحدوني وطيد الأمل أن يتم التقدم بمدفوعات اضافية في الأسابيع المقبلة وذلك حتى يمكن على الاقل لعام ١٩٨٦ احتواء مشكلة عدم كفاية الأرصدة بحلول موعد الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة . بيد أنه يتعين عليَّ أن أحذّر أنه حتى هذا التطور الايجابي لا يمثل على الاطلاق حلاً للأزمة المالية . وأود أن أؤكد على نحو خاص على الاعتبارات التالية في هذا الصدد .

Digitized by UNOG Library

أولا ، إن التدابير الاقتصادية التي إتخذت بالفعل أو التي تقترح الآن والتي ينبغي أن تحقق وفورات مقدارها ٦٠ مليونا من الدولارات تشكل العنصر الرئيسي في خفض العجز النقدي لهذا العام . وهي ضرورية تماما للحفاظ على السيولة في المنظمة في عام ١٩٨٦ . إلا أنها تدابير طارئة لا يمكن استمرارها الى مالا نهاية دون أن تلحق ضررا بقدرة المنظمة على الاضطلاع ببرامجها الموضوعة .

وعلى سبيل المثال ، فإن التجميد المطول للتوظيف سوف يؤثر تاثيرا متفاوتا على مختلف الكيانات في إطار الأمانة العامة ، وسوف يؤثر بالسلب على جهودي لتحقيق توازن أفضل في تشكيل الموظفين على النحو الذي تحدده الاهداف التي أعربت عنها الجمعية العامة عبر السنوات . إن التدابير الاقتصادية الطارئة من شانها أن تخفف الحالة النقدية الحرجة الحالّة ، وبالتالي توفر وقتا للدول الاعضاء لمواجهة المشاكل الرئيسية . وليس الهدف منها حل هذه المشاكل ولا يمكن أن يكون كذلك .

ثانيا ، انه حتى إذا ما تُلُقّيتْ مدفوعات كافية لتغطية العجز النقدي لهذا العام ، لن يتوفر سوى القليل من النقد - ان توفر أصلا - في بداية عام ١٩٨٧ . ويجب أن يكون واضحا أن مشكلة العجز النقدي لن تختفي عند نهاية عام ١٩٨٦ . وهذه النقطة ليست بحاجة الى مزيد من التاكيد . وسوف تستمر المشكلة حتى تُدفع الانصبة المقررة بالكامل .

ختاما ، ينبغي التاكيد على أن العجز النقدي في عام ١٩٨٦ يمكن أن يصبح أكبر مما هو متوقع في تقريري اذا لم تتحقق الافتراضات المتعلقة بمدفوعات الانصبة المقررة أو اذا ما استمر الدولار الامريكي في إنخفاضه .

ما لم تحصّل أرصدة لتغطية أوجه العجز ، ينبغي إتخاذ مزيد من خطوات خفض النفقات ، الامر الذي ستترتب عليه آثار عكسية على البرامج والموظفين وعلى النظر المنهجي الرشيد في التدابير التي ينبغي - في إعتقادي - أن تكون جزءا من الحل الدائم لمشكلة الميزانية . وتتطلب هذه الحالة رصدا عن كثب في إتصال مستمر بالدول الاعضاء .

Digitized by UNOG Library

يحدوني الامل في أن تضع الجمعية العامة هذه الاعتبارات المتنوعة في الحسبان عندما تدرس الاجراءات التي إتخذتها ومجموعة المقترحات الواردة في التقرير الذي قدمته . إن هذه التدابير - مثلها مثل هذه الدورة المستانفة - هدفها مواجهة الحاضر ، مواجهة حالة طارئة تتطلب إستجابة فورية ، غير أن أهدافنا تتصل بالمستقبل ، مستقبل أمم متحدة ، سليمة الهيكل تحظى بثقة ودعم واسعي النطاق يجب أن تحصل عليهما كي تضطلع بالمهام العظيمة المنصوص عليها في الميثاق .

إن الحل النهائي لمشكلة الموازنة سوف يتطلب أن تجد الدول الاعضاء أساسا لاتفاق واسع النطاق بشأن الطريقة التي ينبغي للمنظمة أن تعمل بها . ينبغي تحقيق التوافق بين المواقف السياسية بشكل كاف بغية إتاحة التعاون البناء عند جدولة البرامج . ويجب على جميع الدول الاعضاء أن تمتثل لالتزاماتها المالية المحددة في الميثاق .

وما هو أكثر أهمية ، إن على الدول الاعضاء - كبيرها ومتوسطها وصغيرها - أن تسلم بمصلحتها المشتركة في وجود منظمة عالمية سليمة قادرة على تعزيز آفاق السلم والامن العالمي . ويمكن التعبير عن هذا الآن . إن الدول الاعضاء - عن طريق الاتفاق البناء في هذه الدورة على الاجراءات الطارئة الضرورية ، والدعم المستمر خلال الشهور الصعبة المقبلة - بإمكانها أن تعزز الفرصة الماثلة أمامنا لضمان بقاء وسلامة الامم المتحدة الدائمين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) استمعنا الى بيان بالغ الاهمية من الامين العام بشأن تقريره الخاص بالازمة المالية الراهنة ، أفهم أن الاعضاء قد أُتيحت لهم الفرصة بالفعل لدراسة تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/40/1102 و Corr.1 و 2 و Add.1 و 2 ، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الوارد في الوثيقة A/40/1106 الذي يوصي بإقرار الاجراءات التي يقترحها الامين العام .

Digitized by UNOG Library

سوف تتيح هذه الاجراءات للمنظمة مواجهة الصعوبات الحالّة ، وتوفر للجمعية العامة الوقت للنظر بعناية في الطرق الممكنة لحل المشاكل المالية الطويلة المدى التي تواجه المنظمة .

إن ما نحن بحاجة اليه الآن هو التفاهم والتعاون الكامل من قِبَل الدول الأعضاء لتمكين المنظمة من التغلب على الأزمة الراهنة ، إننا نمر بوقت ينبغي لنا فيه أن نضافر جهودنا على أساس من التزامنا بالمبادئ الواردة في الميثاق . أود أن أناشد كل دولة عضو أن تبذل كل جهد ممكن حتى يمكننا - كنتيجة لعقد هذه الدورة المستأنفة - أن نوفر للمنظمة الوسائل الكفيلة بتخطي هذه الأزمة الحالّة وأن نوفر الامكانية اللازمة للنظر بعناية في الإجراءات الطويلة المدى لضمان أساس مالي سليم لها .

لذلك ، أوصي الجمعية العامة بقوة أن تقر بتوافق الآراء الإجراءات الواردة في تقرير الأمين العامة .

السيد فان دير ستويل (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يشرفني أن أتكلم نيابة عن الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الاوروبي .

تؤدي الأمم المتحدة دورا فريدا حاسما في الشؤون العالمية . والدول الاثنتا عشرة الأعضاء في الاتحاد الاوروبي تؤيد المنظمة بقوة سواء من الناحية السياسية أو المالية ، لقد أصبحت الأمم المتحدة منذ نشأتها حجر الزاوية في السياسة الخارجية لكل حكومة من حكوماتنا . والدول الاثنتا عشرة تشعر لهذا بقلق عميق إزاء تقاضي دول أعضاء معينة عن الوفاء بالتزاماتها المالية المترتبة وفقا للميثاق .

إن كون المنظمة قد تمكنت - رغم هذا - من القيام بمهامها حتى الآن يرجع بقدر كبير الى أن دولا أعضاء أخرى كان عليها أن تتحمل نتائج تصرفات تلك الدول التي لم تمتثل تماما للالتزامات المالية المترتبة على عضويتها . وهذه هي الحالة سواء بالنسبة لميزانية البرامج العادية أو عمليات حفظ السلم التي تمول عن طريق اسهامات محددة النسب . إن الدول الاثنتى عشرة تشجب ممارسة أسلوب "التمويل حسب الطلب" الذي

Digitized by UNOG Library

يجعل هذه الميزانيات ضعيفة معرضة للتأثر . وترى الدول الاثنتا عشرة أن الازمة المالية الراهنة الناجمة عن هذا التصرف من جانب أقلية من الدول الاعضاء لا يمكن أن تحل بواسطة دفعات تعويضية من الدول التي تفي بالتزاماتها فعلا ، ويجب ألا تحل على هذا النحو .

Digitized by UNOG Library

ولئن كانت الازمة قد نشأت في مجال الميزانية البرنامجية فإن مشكلات تمويل عمليات صيانة السلم لا تقل أهمية . والواقع إن هذه المشكلات أكبر مدى . ففيما يتعلق بصيانة السلم ان الالتزامات المالية للمنظمة هي مسؤوليتها إزاء الدول المساهمة بقوات وهذه الدول تتحمل الى حد كبير عبء الأنصبة المتأخرة في هذا المجال . وفي هذا الصدد ترحب الاثنتا عشرة دولة بالتحسن الذي طرأ في موقف بعض الدول الاعضاء ، وهذا مثال نأمل أن تحذو الدول الاخرى حذوه . وفي نفس الوقت لم تسترد الدول المساهمة بقوات النفقات الكاملة التي تحملتها ويجب أن نراعي ذلك عند مناقشة الازمة الحالية . إن العجز في الميزانية البرنامجية يخلق ، بالمقارنة ، مشكلات التدفق النقدي الفورية بالنسبة للمنظمة التي يجب عليها أن تفي بالنفقات المترتبة على تنفيذ البرامج الموكلة اليها وبشكل عام المترتبة على تسيير أعمالها اليومية .

وقد أشار الامين العام في تقريره الى أن الازمة يمكن أن تكون لها آثار بالغة على سلامة المنظمة وعلى عملها . ومن الضروري أن تصل الدول الاعضاء الى اتفاق اذا ما أردنا أن نتقدم الى الامام بشكل بنّاء . وطلب الامين العام ألّا تركز المناقشة الحالية إلّا على تقييمه للعجز المالي الفوري ومع ذلك لان نطاق الازمة الحالية أكبر من مظاهرها المالية المباشرة . والامر الذي يشغلنا هو أن المنظمة ستواجه مرة أخرى في المستقبل القريب مشاكل التدفق النقدي الخطيرة . وتعتقد الدول الاثنتا عشرة انه من المهم ان تستكمل أية قرارات تتخذ أثناء هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة الحلول الطويلة الاجل التي تتفق مع الحاجة الى ضمان استمرار الامم المتحدة في أداء دورها بموجب الميثاق ، والتي لا تتعارض معها . وفي هذا الصدد ان تقرير المجموعة رفيعة المستوى الى الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة سيكون بالغ الاهمية بالرغم من أنه لا يعفي الدول الاعضاء أو الامين العام من المسؤولية عن البحث عن حلول طويلة الامد .

وترى الدول الاثنتا عشرة ان المسؤوليتعن الازمة تقع على عاتق جميع الدول الاعضاء التي لا تفي بالتزاماتها المالية بموجب الميثاق . ويتعين على هذه الدول ،

Digitized by UNOG Library

أولا وقبل كل شئ ، أن تدفع على الفور الانصبة التي تأخرت في سدادها وأن تفي بانصبتها الراهنة . وقد أكدنا على هذه النقطة بالتشاور بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع الدول الاعضاء الاخرى ، ومع الامين العام . ونلاحظ أن الكثير من الدول الاعضاء تبذل جهودا في هذا الصدد . ولن تكون هناك أية أزمة مالية لو امتثلت جميع الدول الاعضاء المعنية لتعهداتها . وغني عن البيان أننا نؤيد نداءات الامين العام في هذا الصدد .

ذكر الامين العام في تقريره أن العجز الحالي يتراوح بين ٦٣,٨ من ملايين الدولارات و٧٥,٨ من ملايين الدولارات . وتقوم تلك التقديرات أساسا على إفتراض أن جميع الانصبة المقررة لعام ١٩٨٦ ستدفع بالكامل . ومن المؤسف أن التجربة تبين أن ذلك الافتراض ليس من المحتمل أن تثبته الحقائق . إن الدول الاثنتي عشرة ترحب بمبادرة الامين العام التي يقترح فيها بعض تدابير التوفير التي تسدّ بشكل جزئي العجز المباشر . وأشير الى الفقرتين ١٦ و ١٧ من تقرير الامين العام . ومع ذلك تعتبر الدول الاثنتا عشرة أن هناك مجالا آخر يمكن للامين العام أن يحقق عن طريقه وفورات في هذا الميدان الى الحد الضروري .

ونظرا الى الاحتمال الضئيل في التحسن الملحوظ في حالة موارد المنظمة ، بدأ الامين العام باستعراض دقيق للجزء الخاص بعام ١٩٨٦ من ميزانية السنتين لتحديد الانشطة التي يمكن تأجيلها لتحقيق وفورات فورية اضافية . ومع التسليم بالطبيعة الصعبة والحساسة لهذا الاستعراض ترى الدول الاثنتا عشرة أن هذه التخفيضات كافية لتغطية العجز بالكامل . ومع ذلك ، نظرا للحالة الراهنة ، تأمل الدول الاثنتا عشرة ، بروح من التعاون ، أن تتمكن الجمعية العامة من الاتفاق بشأن نتائج تلك التجربة كما وردت بالتفصيل في الفقرات ٢١ الى ٢٥ من تقرير الامين العام . إن الاوقات الصعبة تتطلب توفر القيادة الحاسمة والقوية . والامين العام في أفضل موقف يسمح له بتقرير التدابير اللازمة للتخفيف من حدة الازمة الحالية ، ونتوقع منه أن يستمر في استخدام سلطته للإضطلاع بهذه التدابير . وترى الدول الاثنتا عشرة أن نتيجة هذه الدورة المستأنفة ينبغي أن تحدد المدى الذي يحتاج اليه الامين العام لتحقيق وفورات إضافية في الشهور القادمة . وتحقيقا لهذا الهدف تعتقد الدول

Digitized by UNOG Library

الاثنتا عشرة أن هذه الدورة المستانفة للجمعية العامة ينبغي لها أن تطلب من الامين العام أن يقدم اقتراحات ، من خلال اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لتحقيق وفورات أخرى لمواجهة العجز اذا ما تاكد أن العجز سيكون أكبر مما هو متوقع في الوثيقة A/40/1106 ويجب الاشارة الى أن المسؤولية عن أية آثار ضارة ممكنة لمثل هذهالتدابير يجب أن تقع على عاتق الدول الاعضاء التي تسببت أعمالها في هذه الازمة . فعلى هذه الدول في نهاية المطاف أن تتحمل المسؤولية .

يتوقع الامين العام في تقريره تكاليف أخرى على المنظمة بسبب إنخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة . ويجري تناول آثار مثل هذه التقلبات في أسعار الصرف في نهاية سنة الميزانية في إطار تقرير الاداء . ولا يمكن أن توفر توقعات الامين العام التي وردت في بداية سنة الميزانية ، صورة واضحة عن الخسائر المحتملة في نهاية فترة الميزانية . لذلك ترى الدول الاثنتا عشرة أن من السابق للاوان أن يتخذ أي إجراء بشأن هذا الموضوع في الوقت الحالي .

وختاما ، تود الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي أن تؤكد من جديد التزامها بالادارة المالية الدقيقة وبالتقيد المالي ، واستمرارها في التعاون البنّاء مع الامين العام ومع الدول الاعضاء وذلك لضمان مستقبل الامم المتحدة .

السيد فيشر (النمسا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أقتبس من إفتتاحية بعنوان "المشكلات المالية المزمنة للامم المتحدة" :

"ربما يكون أفضل سبيل لوصف الحالة المالية هنا هو تشبيه الامم المتحدة بأسرة تعاني من الفقر ، ولكنها أسرة تضم عددا كبيرا من الاقارب الاغنياء ، يستطيع أي منهم أن يقدم بسهولة للعائلة ليس فقط إحتياجاتها الضرورية ولكن جميع وسائل الترف في الحياة . ورغم ذلك فان هؤلاء الاقارب - ليس بسبب شدة البخل ولكن لان ذلك يتفق مع أهدافهم - يفضلون أن تبقى الاسرة فقيرة وضعيفة ومدينة بالفضل لهم . وهكذا فإن الازمة المالية للامم المتحدة تقترب على الدوام من حالة اليأس . وهذه الحالة المزمنة من اليأس المالي لا ترجع الى عوامل اقتصادية بل الى عوامل سياسية ، ومن هنا فانها تثير مشكلة خطيرة تستعصي على الحل" .

Digitized by UNOG Library

لقد نشر ذلك المقال الافتتاحي في صحيفة "نيويورك تايمز" قبل ١٤ عاما ، بتاريخ ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٣ . وعلى الرغم من أن المقارنة قد يكون فيها بعض المبالغة فإن النتيجة المستخلصة صحيحة بالتأكيد . وكانت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم ولجنة الخبراء الخاصة المعنية ببحث مالية الامم المتحدة والوكالات المتخصصة واللجنة الخاصة المعنية بدراسة الحالة المالية للامم المتحدة ولجنة المفاوضة المعنية بالازمة المالية للامم المتحدة قد استعرضت الحالة المالية للامم المتحدة . وهناك بند عن الازمة المالية مدرج على جدول أعمال الجمعية العامة منذ ١٠ سنوات تقريبا .

ولكن الجهود التي بذلت حتى الآن لحل المشاكل المالية للامم المتحدة لم تُؤت أُكلها . ونتيجة لذلك فإن الصعوبات الاقتصادية تقوّض قوة المنظمة وتنال من هيبتها . لقد تمكنت الامم المتحدة حتى الآن من توفير الاموال الكافية للوفاء باهدافها . بيد انه كانت هناك أوقات ، عندما كانت الخزانة خاوية بسبب عدم قيام دول أعضاء بدفع انصبتها ، اضطر فيها الامين العام الى الاقتراض الطارئ من الاموال التي في عهدته للوفاء بالالتزامات اليومية للمنظمة ، وهي أموال مخصصة لاغراض اخرى .

واذا تم حتى الآن تحاشي حدوث انهيار مالي فهذا مرده الى أن بعض الحكومات - وعلى وجه التحديد الدول المساهمة بقوات - قد زودت الامم المتحدة بالسلع والخدمات دون التعويض عليها أو الدفع لها بصورة كاملة لقاء ذلك . وإن الاستخدام المتزايد للاموال المخصصة لصيانة السلم لدفع مرتبات موظفي الامم المتحدة يلقي عبئا اضافيا على الدول المساهمة بقوات وهي الدول التي تتحمل العبء الاكبر من العجز المالي للامم المتحدة منذ الستينات من هذا القرن . وبسبب التعويل على سخاء بضع دول ، بدلا من التعويل على المسؤولية الجماعية للجميع ، فإن الازمة قد استفحلت على مر السنين . وحيث أن الهيكل المالي يصيبه بالفعل ضعف شديد فإن قرار مساهم كبير بإمساك جزء من مساهماته المقدرة لعام ١٩٨٥ - ١٩٨٦ قد أغرق الامم المتحدة في أزمة حادة .

Digitized by UNOG Library

وفي التقرير المعروض علينا يصف الامين العام الحالة المالية للمنظمة كما يتصورها . بيد انه يدعم تحليله بقوله إنه لم يتلق إخطارا قاطعا من المساهم الكبير يبين على وجه الدقة مقدار المبالغ التي يمسك عن دفعها . لذلك فانني لا أعتقد انه ينبغي لنا أن نغالي في الاهتمام بالارقام الواردة في التقرير المعروض علينا أو الانبهار بها . فهي تقديرات أولية تغيرت بالفعل ومن المحتمل أن تستمر في التغير .

بيد أن الحقيقة الجوهرية التي يجدر استخلاصها من التقرير هي ما يلي : ان الامم المتحدة باحتياطياتها المستنزفة وعجزها المتزايد بسرعة ليس بوسعها الاستمرار في عملها كالمعتاد . وبعبارة اخرى ، إن سياسة الارتجال والحلول المخصصة والتمويل على سخاء بضع دول ، بدلا من التمويل على المسؤولية الجماعية ، لا يمكن أن تستمر اذا ما أريد للامم المتحدة أن تعمل بوصفها أداة فعالة للتعاون الدولي .

وفي حين انه يمكن النظر الى الازمة المالية الراهنة من مناظير مختلفة كثيرة ، فإن المهمة المنوطة بالدورة الاربعين المستانفة للجمعية العامة محددة بوضوح ، ألا وهي التصدي للعجز النقدي الراهن ومساعدة الامم المتحدة في التغلب على الصعوبات التي تواجهها حتى يتم التوصل الى حل دائم لمشاكلها النقدية .

لتحقيق هذه الغاية اتخذ الامين العام بالفعل خطوات ضمن حدود ولايته وقدم الينا مجموعة مقترحات للتوفير تشتمل على ثلاثة اجراء لاعتمادها : أولا ، إرجاء مشاريع التشييد الكبيرة ؛ ثانيا ، اجراء تغيير في جدول المؤتمرات ؛ ثالثا ، تعليق البرامج .

لقد درسنا تلك التخفيضات على نحو متأن جدا وخلصنا الى نتيجة مؤداها أن مجموعة المقترحات المقدمة متوازنة بصورة عامة . وفي حين اننا لا نقر كل شيء مقترح فيها ، فإننا نعتبر ذلك حلا توفيقيا عادلا للمطالب المتضاربة ، ولذلك نؤيد اعتماد المجموعة كما هي ، ولكن اذا ما طرحت مجموعة المقترحات للمناقشة فإنني احتفظ بحق وفدي في عرض تدابير توفير بديلة تجسد وجهات نظرنا وأولوياتنا على نحو افضل . وفي هذا السياق فإن ما يدور في ذهني على وجه الخصوص هو اقتراح تخفيضات في مجال حقوق الانسان .

Digitized by UNOG Library

اننا نتشاطر وجهة نظر الامين العام مشاطرة كاملة ومؤداها أن الإحجام الانفرادي عن دفع المساهمات المقدرة من جانب اي دولة عضو امر يتعارض مع الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق . لذلك فإننا نؤيد نداءه العاجل الموجه الى الدول الاعضاء المعنية والى المتاخرين في دفع انصبتهم المقررة بالدفع المبكر . واني إذ أنتمي الى بلد صغير يوفر للامم المتحدة مركزا دوليا ، ويقدم قوات لصيانة السلم ، وسدّد اشتراكه بالكامل عن نصيبه المقرر لعام ١٩٨٦ اشكك في أن اي دولة عضو تجد صعوبة في الاستجابة لنداء الامين العام .

إن وفدي يامل أنه باعتماد التوفيرات المقترحة وبدفع الانصبة المتاخرة سوف يكون لدينا الوقت الكافي لإعداد خطة محددة لاستعادة الوضع المالي السوي دون الإفراط في القلق على السيولة النقدية وارصدة نهاية الشهر . واننا لعلى ثقة أن فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي أنشئ لاستعراض سير العمل في الامم المتحدة سوف يوافق في الوقت نفسه على الحلول والتوصيات المحددة التي ستقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين والتي ستضمن لمنظمتنا الوضع المالي السليم الطويل الاجل والفعالية .

إن النمسا بوصفها بلدا مضيفا ومساهما بقوات ودولة عضوا في الامم المتحدة قد أسهمت وستظل تسهم في نصيبها لجعل الامم المتحدة أداة فعالة ومستقلة في التعاون الدولي .

السيد ماسيل (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن البند المعروض على الجمعية العامة في هذه الدورة المستانفة معنون على نحو مناسب "الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة" . فالوصف مناسب لان هذه ليست أزمة حدثت فجاة في عام ١٩٨٥ أو عام ١٩٨٦ . ولا هي أزمة جديدة ، وهي لا تستبد بنا لان دولة عضوا قد تخلفت عن دفع نصيبها المقرر أو اخرى قررت لسبب ما أو لاخر الامساك عن الدفعات المستحقة بصورة قانونية .

Digitized by UNOG Library

إن الامم المتحدة تعاني من ضائقة مالية منذ عام ١٩٦٣ على الاقل وفي خلال العشرين سنة تلك برزت عدة ازمات نتيجة لذلك . واليوم ، ووفقا للمعلومات التي قدمها الامين العام ، فإننا لا نواجه ازمة بسيطة بل نواجه ازمة كبيرة ، وهي ازمة على درجة تجعل "لها آثارا بالغة على قدرة المنظمة" ، كما جاء في كلمات الامين العام (A/40/1102 ، الفقرة ١) .

Digitized by UNOG Library

وفي الحسابات التي استخدمت لتعليل الازمة الحالية ، تبدو متأخرات مدفوعات الانصبة المقررة كاحد العناصر التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار . وفي الواقع ، إن السبب الحقيقي للازمة لا يكمن هناك ، وانما يكمن في المبالغ الضخمة التي امتنعت الدول عن دفعها من الانصبة المقررة التي حددتها على نحو قانوني الاجهزة المختصة التابعة للامم المتحدة . إن الامتناع عن دفع هذه الانصبة المقررة ، التي تعتبر التزامات اجبارية ، يعد انتهاكا لميثاق الامم المتحدة . ومن الحقائق المؤسفة أن نجد من بين البلدان التي تمتنع عن دفع هذه الانصبة أعضاء دائمين في مجلس الامن .

وتعزى المتأخرات الى كثير من البلدان النامية التي تولدت مشاكلها المالية أساسا من ظروف اقتصادية غير مؤاتية وصعبة في الساحة الدولية . وقد تسببت في هذه المتأخرات أزمة السيولة في البلدان النامية كما هو الحال في بلدي ، الذي تراكمت متأخراته أساسا بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ . وباختصار ، يبدو أن المصدر الاساسي للازمة المالية الراهنة يكمن في الامتناع عن دفع الانصبة المقررة . واذا كان الامر كذلك يمكن أن نستنتج أن السبب الحقيقي للمشكلة ذو طابع سياسي ، ولا يتعلق بالادارة المالية أو هيكل ميزانية الامم المتحدة ذاته .

والجمعية العامة ، بالطبع ، ينبغي لها أن تبت في هذه الحالة المالية وتتخذ اجراء لتصحيحها في المدى القصير . ولكنها لا تستطيع ولا ينبغي أن تخفي المشكلة الحقيقية تماما أو تتفاداها ، وهي عدم وجود اتفاق سياسي أساسي وعدم وجود توافق آراء عام فيما بين الدول الاعضاء ، مما هو وراء كل هذا ومما يشكل مسألة مركزية تهدد الوجود المفيد والمستمر للامم المتحدة . وإن الاجراء القصير المدى الذي ينبغي للدول الاعضاء أن تتخذه هو أن تدفع ما عليها ، وأن تدفع أكبر قدر ممكن من متأخراتها والمبالغ التي امتنعت عن دفعها أولا وقبل كل شيء . وليس في وسع الامم المتحدة الاقتراض للخروج من هذه الازمة ؛ والمبالغ التي استقطعت والمبالغ المؤجلة صغيرة في الواقع ولكنها تستحق أن ينظر فيها بجدية .

Digitized by UNOG Library

والحكومة البرازيلية عليها متأخرات تربو على ١٥ر٩ من ملايين الدولارات الامريكية . واذا اضيف الى ذلك نصيبها المقرر في الميزانية العادية لعام ١٩٨٦ ، فإن بلدي يصبح مدينا لميزانية الامم المتحدة بما يزيد على ٢٥ مليون دولار امريكي . ووفقا لما قلته منذ دقيقة ، سوف تودع الحكومة البرازيلية في حساب الامم المتحدة ١٧ر٧ من ملايين الدولارات الامريكية مما يجعل متأخراتنا ٨ ملايين دولار امريكي تقريبا ، وهو رقم يقل عن نصيبنا المقدر للسنة الحالية . ويسعدني أن أتمكن من اعلان هذه المدفوعات ، التي سوف تتم قريبا . ويمثل هذا القرار الذي اتخذته الحكومة البرازيلية عبئا ماليا كبيرا بالنسبة لبلد يبدأ اقتصاده الآن في الانتعاش بعد مصاعب ضخمة ، ولكن فوق كل هذا ، يمثل هذا القرار بادرة جادة وذات مغزى دعما للامم المتحدة في الوقت الذي يميل فيه البعض الى فقد الثقة بها .

ان الاطار المحدد وعناصر الازمة المالية ليست واضحة الوضوح المرغوب فيه من تقرير الامين العام . وكان من الافضل ايضا أن تكون مقترحات التخفيضات وتاجيل المدفوعات قد قدمت بشكل أكثر منهجية . ورغم ذلك ، فإننا نتفهم أن الحاح الاقتراح باجراء تخفيضات قصيرة المدى في هذه الدورة المستانفة لم يترك للامين العام الخيار . وبالتالي فإن الوفد البرازيلي في وسعه تأييد مقترحات الامين العام رغم أننا نعتقد أن بعض التعديلات القليلة هنا وهناك قد تحسن تلك المقترحات .

بعد أن قلت ذلك ، أود أن أوضح أن الدعم الذي نقدمه الآن للاقتراحات بصفة عامة انما يتم دون المساس بأية تدابير اخرى ، ولاسيما التدابير المتوسطة والطويلة الاجل التي يتوقع أن تتخذها الجمعية العامة بعد نظرها في تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى . واننا نفهم ايضا انه عندما تقوم الجمعية العامة باتخاذ هذه التدابير المتوسطة والطويلة الاجل ينبغي لها أن تفعل ذلك في ضوء خلفية المصادر السياسية للمشاكل المالية التي تسببت اساسا خلال العشرين سنة الماضية في هذه الازمة النقدية . ولن تتردد الحكومة البرازيلية في أن تبذل كل جهد ممكن في المجالين السياسي والمالي على حد سواء لتعزيز وتطوير الامم المتحدة ، لان البرازيل

Digitized by UNOG Library

تشعر بأن الدول الاعضاء يمكنها وينبغي لها أن تستخدم هذه المنظمة بفعالية بوصفها اداة لصيانة السلم والامن الدوليين ولتحقيق التعاون الدولي في القضايا الاقتصادية والاجتماعية . ويحدونا الامل في أن تشاطرنا الدول الكبرى مفهومنا هذا .

السيد مونيز (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد استمعنا بعناية بالغة وبقلق عميق الى كلمة الامين العام فيما يتعلق بالبند المدرج على جدول أعمالنا والخاص بالحالة المالية الراهنة التي تواجه منظمتنا ونود أن نشكره على المعلومات التي قدمها لنا .

ورغم أن هذه هي المرة الاولى التي تدرس فيها هذه المنظمة تفاصيل هذه المشكلة ، فإننا لا نستطيع أن نقول انها كانت مفاجأة . فقد جذبت هذه المسألة اهتمام البعثات المختلفة لدى الامم المتحدة منذ تعليق الدورة الاربعين للجمعية العامة في نهاية السنة الماضية .

وطوال تلك الفترة التي انقضت كان هناك كثير من التخمينات للابعاد الحقيقية للمشكلة التي ينبغي لها حلها وكذلك كان هناك قدر كبير من التفكير في أصوب الطرق لتحقيق ذلك . وهناك شيء واحد لم يساورنا ادنى شك بشأنه وهو أن هناك مشكلة وأنه ينبغي لنا أن نتصرف .

وهذا هو السبب في أننا نشعر بأقصى قدر من الاهتمام بالمعلومات الاضافية التي يمكن أن تقدم لنا في الاجتماعات الراهنة ، ونأمل أن تشكل هذه الوثيقة ، ببعض الاقتراحات المعقولة ، الاساس لتفهم الجمعية العامة كيفية علاج نقص الموارد التي سوف نحتاجها في ١٩٨٦ .

ولكننا نرى بوضوح أن مجموعة التدابير التي اتخذها الامين العام والتي اقترحها علاوة على ذلك مقصورة على السعي لايجاد حل بالنسبة لهذه السنة دون التأمل في آثار تلك التدابير بالنسبة للسنة المقبلة أو في آثارها على المدى المتوسط

Digitized by UNOG Library

والطويل . ونعتقد أن هذا أمر متعمد ونشاطر فكرة تناول هذه الازمة باعتبارها فقط مشكلة تؤثر على أنشطة السنة الحالية بأمل أنه سوف تختفي أسبابها في السنة القادمة .

ويحمّلني هذا على تحليل الاسباب . إنها ترجع الى عدة عوامل وهي : عدم كفاية الموارد لتنفيذ الانشطة المبرمجة ، والطريقة المشكوك فيها لتخصيص الموارد ، والضغوط التي تبذلها بعض البلدان الاعضاء لاتخاذ تدابير تعتبرها عادلة .

Digitized by UNOG Library

وعلى الرغم من ذلك ، نرى انه لا يوجد سوى حل واحد يتمثل في ضرورة مراعـــاة جميع البلدان لالتزاماتها الناشئة عن الميثاق ، وأحد هذه الالتزامات - وليس أقلهـــا بأي شكل من الاشكال - الالتزام المنصوص عليه في المادة ١٧ . وهذه المادة لا تضـــع شروطا أو استثناءات ، وللجمعية العامة وحدها أن تحدد ما اذا كانت متأخرات دولة مـــا ترجع الى اسباب خارجة عن ارادتها ، وبالتالي اذا كان يمكن إعفاء تلك الدولة مـــن العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٩ من الميثاق .

نحن ندرك انه ينبغي لجميع الدول ان تحترم هذه الالتزامات . وقد تأخـــرت الارجنتين في سداد مدفوعاتها المستحقة للمنظمة بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة جـــدا التي مرت وتمر بها وإحدى سماتها الرئيسية - كما يعلم جميع الممثلين - الديـــن الخارجي الثقيل الذي ما فتئ يتطلب الاستجابة الصحيحة من جانب المجتمع الدولي . ومع ذلك ، في مواجهة الحالة التي شرحها الامين العام ، رأت الارجنتين ان من واجبهـــا ان تبذل قصارى جهدها . وفي حين لا يتوقع من البلدان النامية ان تعوض عن عدم التـــزام الاعضاء الاغنى حالا بكثير من الناحية الاقتصادية ، نرى انه من الضروري ان تبذل كـــل جهد مستطاع لتغطية العجز الذي اشرت اليه آنفا . ولهذا السبب سدد بلدي اثناء الربع الاول من هذا العام زهاء ١٠ ملايين دولار ، وينبغي النظر الى هذا المبلغ في ضـــوء حصتنا السنوية التي تزيد بالكاد عن اربعة ملايين دولار وبهذا تصبح الارجنتين مســـددة لنصيبها أولا بأول تاركة رصيدا متبقيا لا يمثل سوى جزء من حصتها للعام الحالي .

فعلنا ذلك وفاء منا بالتزاماتنا التي اخذناها على عاتقنا بالتصديق علـــى ميثاق الامم المتحدة ، وتعبيرا عن رغبتنا في الاسهام في التغلب على الازمة الخطيـــرة التي تواجهها المنظمة العالمية .

السيد هوكه (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)(ترجمة شفوية عـــن الانكليزية) : تأسف الجمهورية الديمقراطية الالمانية لان المشاكل الخطيرة الخاصـــة بتمويل انشطة المنظمة ، تلك المشاكل المتوقعة مقدما في الميزانية البرنامجيـــة المعتمدة لفترة السنتيـــن ، قـــد اضطرت الجمعية العامة الى استئناف دورتها الاربعين .

Digitized by UNOG Library

ومع ذلك يسلم وفد بلادي بالحاجة الى معالجة هذه المسائل العاجلة لان تسويتها تشكـــل شرطا سياسيا لا غنى عنه لضمان فعالية عمل المنظمة .

ويود وفد بلادي ان يتوجه بالشكر الى الامين العام على بيانه الاستهلالي ، كمـــا يشيد بمبادرته لمناقشة تدابير ترمي الى تعزيز كفاءة الامم المتحدة وفعاليتهـــا . ووفد بلادي على استعداد لبذل كل ما في وسعه لدعم التدابير الرامية الى تحقيق تلـــك الغاية .

وما فتئت الجمهورية الديمقراطية الالمانية منذ بداية عضويتها في الامـــم المتحدة تسهم بنصيبها لمساعدة الامم المتحدة في التغلب على المشاكل المتراكمة فـــي سياسة النفقات وتمويل المنظمة عن طريق قرارات تتخذ بشكل مشترك . ويشغل بـــال الجمهورية الديمقراطية الالمانية ايضا السؤال الذي اثاره على نحو مشروع مـــرارا وتكرارا عدد كبير من الدول الاعضاء ، الا وهو كيفية الوفاء بالمتطلبات المتزايـــدة التي تواجهها المنظمة دون نفقات اضافية . وطوال سنوات عديدة أشار وفد بلادي تحديـدا الى ضرورة وضع سياسة للانفاق تتسم بالتقشف .

وما انفك وفدي يدعو الى منع النمو المستمر الذي لا نهاية له في النفقات عـــن طريق التركيز على البرامج الرئيسية وترشيد عملنا والقضاء على جميع البرامج واجـزاء البرامج البالية واستبعاد جميع النفقات التي تتناقض مع القرارات الاساسية مـــن الميزانية العادية . وهذه المسائل لم تُولَ دائما العناية الواجبة ، وقد اسهم هـــذا الاهمال على نحو جزئي في ايجاد الصعوبات الحالية .

ان جهود الامم المتحدة الرامية الى التغلب على المشاكل من أجل الاضطـــلاع بمهامها عن طريق التعاون المشترك الفعال تعوقها الآن القرارات المتخذة على نحـــو منفرد من جانب دولة عضو تسعى بذلك الى ممارسة نفوذها الاقتصادي على المنظمـــة . وتشارك الجمهورية الديمقراطية الالمانية رأي غالبية الدول الاعضاء في الامم المتحـــدة القائل بانه لسداد الانصبة لا يمكن القبول بالشروط الموجهة ضد المبادئ الاساسيـــة لانشطة المنظمة العالمية . وترى الجمهورية الديمقراطية الالمانية انه مطلوب مـــن جميع

Digitized by UNOG Library

الدول كبيرها وصغيرها على قدم المساواة ان تناقش بأسلوب بنّاء كيف تُحل على افضـــل وجه المشاكل التي تواجهها المنظمة . والتدابير المنفردة المتخذة من جانب أي دولـــة كتلك التدابير التي ادت الى عقد هذه الدورة ، لا يمكن ان تعتبر بأي شكل من الاشكـــال مفيدة . وان سياسة الاملاء والابتزاز الماليين الموجهة ضد جميع انشطة المنظمة تقـــوض الاداء السليم للمنظمة كما تقوض هيبتها .

وينبغي أن نضيف ان الولايات المتحدة ، بوضع حد أقصى لنصيبها المقرر ، تدفـــع مبلغا اقل مما كان عليها ان تدفعه لو طبق على وجه التدقيق مبدأ القدرة على الدفـــع على اساس دخلها الوطني . وتبين القرارات الداخلية الرامية الى تحقيق تخفيض اضافـــي لنصيبها في ميزانية الامم المتحدة ان الدوافع الاقتصادية لم تكن هي العنصر الحاســـم في اتخاذها .

واذا ادت المحاولات الجديدة للابتزاز الى مواجهة المنظمة لمشاكل السيولـــة ، فان هذه المشاكل ستؤدي بالتاكيد الى الاضرار بتنفيذ البرامج التي سبق اقرارهـــا . لذلك يرى وفد بلادي انه من الضروري ، في المقام الاول ، ان نضمن عن طريق اتخـــاذ التدابير الادارية الكافية ، ان تواصل البرامج التي تعتبر ، وفقا لميثاق الامـــم المتحدة ، ذات اهمية بالغة للوفاء بمهام المنظمة الرئيسية . ثم ينبغي أن تقـــوم الهيئات المختصة في المنظمة باجراء دراسات اضافية عن مدى تاثير هذه القـــرارات المنفردة التي اتخذتها دولة عضو على تنفيذ برنامج عمل المنظمة كله . كذلك ، بكـــل تاكيد ، يمكن لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى ان يقدم المشـــورة ذات الصلة الى الجمعية العامة عند اتخاذها لقراراتها .

ويتطلب التركيز على اهداف برنامج المنظمة واستخدام الموظفين بشكل اكثـــر رشدا وتنظيم هيكل المنظمة وعملياتها استعراضا مسؤولا حذرا لجميع الملابسات وتعاونـــا بنّاء من جانب جميع الدول الاعضاء وكذلك من جانب الامانة العامة بقيادة الامـــين العام .

Digitized by UNOG Library

إلاّ انه سيكون من المستصوب ايضا ، في اطار هذه الاستعراضات الاساســـــة ، استثناء جميع النفقات الواردة في الميزانية العادية والمتصلة بالانشطة التـــي لا تتمشى مع الاحكام الاساسية للامم المتحدة أو التي لا ينبغي أن تمول من هـــذه الميزانية . وبالمثل ينبغي وقف تمويل الوظائف الخارجة عن الميزانية سابقا ، وهـــي الوظائف التي ادخلت بعد ذلك ، بما يتعارض مع الانظمة ، الى الميزانية .

ومن جراء استخدام الامين العام والرؤساء المسؤولين عن مختلف وحدات الامانـــة العامة والموظفين لسلطاتهم ، احرز تقدم في الاستخدام الفعال لجميع الموارد المادية والبشرية . ومع ذلك لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به . فلا يزال يتعيـــن تحرير القدرات للاضطلاع بالمهام الرئيسية من خلال اتباع نهج متسق في عملية تخطيـــط الميزانية ، والعمل بطريقة أكثر رشدا ، واستخدام وقت العمل بصورة كاملة والتنظيـــم السليم .

وفي هذا الصدد ، تتقدم الجمهورية الديمقراطية الالمانية بالشكر الى الامين العام على وضعه وتقديمه للوثيقة A/40/1102 و Add.1 . ومع انه سيكون هناك بالتاكيد آراء مختلفة حول عدد من المقترحات المذكورة في الوثيقة ، فان هذه المقترحات ، فـــي مجموعها مفيدة وبناءة .

ان السعي الجدي لابراز السبل للتغلب على الحالة الصعبة يجب ان يلقى تقديـــرا عاليا .ومع ذلك ، تراود وفد بلادي الشكوك والتحفظات ازاء عدد من التغييرات التـــي يقترح ادخالها على جدول اجتماعات سنة ١٩٨٦ ، والتي تهدد بصورة خطيرة الاعمـــال المضمونية لبعض أجهزة الجمعية العامة ، والوفاء بالمهام التي اقرتها الـــدول الاعضاء .

واذا أصبح من الضروري اجراء تخفيضات ، فان هذه التخفيضات يجب أن تطبق ، فـــي المقام الاول ، على البرامج البائتة والمضخّمة بشكل مصطنع ، التي ما برح يشكك فـــي حقها في البقاء وفي تمشيها مع الميثاق .

واذا ما جرى تنفيذ القرارات المتخذة سابقا بشان نطاق الوثائـــق ومضمونها وبشان عقد الدورات والمؤتمرات تنفيذا أكثر ثباتا لامكن تحقيق وفورات

Digitized by UNOG Library

اضافية . ومما لا يقل أهمية عن ذلك هو زيادة استخدام كامل طاقات الاجتماعات عن طريق توزيع الدورات على جميع الاماكن المتاحة للمنظمة توزيعا أكثر توازنا ، وعلى مـــدى السنة ، علاوة على الاستخدام الكامل لوقت الاجتماع المقرر .

كما أن الإعداد المبكر والشامل للوثائق له أهمية كبيرة . فهذه المسألـــة بالاضافة الى جميع المقترحات الواردة في الوثيقة A/40/1102 و Add.1 بشأن الوفـــورات في ميدان تنظيم الاجتماعات واعداد الوثائق ، ينبغي مناقشتها في اطار الهيئـــات المعنية التابعة للأمم المتحدة .

ان الاجراءات القصيرة الاجل للتغلب على الحالة المالية الراهنة ، وهـــي الاجراءات التي نفذها الامين العام بدءا من ٢١ آذار/مارس ، والتي تلقى بصورة عامـــة تقدير الجمهورية الديمقراطية الالمانية وتاييدها ، تتضمن مرة اخرى تجميد التعييـــن وتكميل الموظفين . لقد قيل بقليل من الاسف ان هذه الخطوة ستضر بالطريقة ذاتهـــا بمواطني الدول الممثلة تمثيلا زائدا في الامانة العامة وبمواطني الدول الممثلـــة تمثيلا ناقصا ، مثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية . ولكن هذا ليس صحيحا ، لان هـذه الخطوة ستكون الى حد كبير في صالح البلدان الممثلة تمثيلا زائدا ، حيث ان مواطنـــي هذه البلدان يتمتعون بصورة رئيسية بعقود دائمة ، وبالتالي لا حاجة الى استبدالهم .

ولابد لوفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية من أن يعرب عن قلقـــه ازاء التجميد الجديد ، لانه موجه بوضوح ضد الهدف المعلن الرامي الى القضاء على حالـــة التمثيل الناقص للدول ، ويشكل تمييزا ضد الموظفين العاملين بعقود محددة الاجـــل . وقد قوبل الاجراء المماثل الذي اتخذه الامين العام في خريف عام ١٩٨٤ بالانتقـــادات ورفضته الدول الاعضاء بسبب انه لم يحقق أية وفورات وأدى الى زيادة سوء حالة تمثيـــل الدول غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا ولانه لم يكن متمشيا مع القـــرارات ذات الصلة المتخذة من جانب الجمعية العامة . ان التجميد ، الذي لا محالة من انه سيحـــرم الامانـــة العامـــة مـــن موظفين جـــدد بأفكـــار جديدة قد تسهم ايضا في تعزيز فعالية الامم

Digitized by UNOG Library

المتحدة ، سيعني تحقيق وفورات في المكان الخاطئ . وتطالب الجمهورية الديمقراطيـة الالمانية بالغاء تجميد التعيين للمتقدمين من البلدان غير الممثلة أو الممثلـة تمثيلا ناقصا .

وان الجمهورية الديمقراطية الالمانية التي يهمها ، كما هو حال الدول الاخـرى ان تتوفر قاعدة مالية سليمة وان تقوم المنظمة بعمل فعال ، ترحب بكل خطوة في هـذا الاتجاه . وهي تعتبر انشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى في الـدورة الاربعين للجمعية العامة فرصة للبحث عن سبل جديدة لتعزيز فعالية السياسات الادارية والمالية للامم المتحدة . ويمكن ان يكون الفريق مفيدا للغاية في دعم جهود الامين العام . وتتوقع الجمهورية الديمقراطية الالمانية من هذا الفريق تقديم توصيـات وافكار مقبولة لدى جميع الدول الاعضاء بالنسبة للمدى الطويل ، وتحسين السياسـات المالية والميزانية ، وكذلك بالنسبة لمسائل ادارة الموارد المالية والبشرية للامانة العامة .

واليوم ، اكثر من أي وقت مضى ، يتعين على كل دولة عضو في الامم المتحـدة ان تؤيد المنظمة وان تعززها لتمكينها من الاضطلاع بدورها في صيانة السلم والسعي الـى نزع السلاح ، وفي تعزيز التعاون الدولي المثمر ولكي تكون الامم المتحدة محفلا للحـوار والتفاهم .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ما برحت تؤيد بقوة أنشطة الامم المتحـدة التي تستلهم مبادئ ميثاقها ومقاصده ، وقد وفت بالتزاماتها بدفع انصبتها تمشيا مـع الميثاق ، وستواصل ذلك .

وبغية المساعدة في تجاوز ما تعانيه المنظمة من صعوبات السيولة فـان الجمهورية الديمقراطية الالمانية قد سددت الانصبة المقررة للميزانية العادية لعـام ١٩٨٦ في وقت أبكر مما كان الامر في السنوات الماضية . وعلاوة على ذلك فانها ستنظـر في اتخاذ خطوات اخرى اضافية من شانها دعم الامم المتحدة .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠

Digitized by UNOG Library